

**Iraqi- American Relations and
the Influence of oil on it
Dr.Jassam Hayes**

Abstract

Iraqi- American Relations and the Influence of oil on it The Iraqi American relations is witnessing re- construction at all levels after the decline of the dictator regime that left the country with huge political , economic and social crises (local , regional , and international) . To reform these relations within new concepts and visions , there must be a re- building of the Iraqi republic on a democratic , legal . and international bases that depend basically on the will of the Iraqi nation.

This re-building process that encompass the political , economic and social fields needs big amounts of money to form the Iraqi contemporary man who is capable of affording the re- construction of his country with the help of the international community . Before that billions of dollars should be payed as foreign debts.. The oil plays a major role in the matter, for that reason the study was based to find out the big and basic role that the oil sector should play in er-constructing the Iraqi country and its foreign relations , especially with the United states ; the first oil -consuming country in the world .

العلاقات العراقية - الأمريكية وتأثير النفط فيها

د: جاسم محمد هائيس

جامعة البصرة / كلية الدراسات التاريخية

المقدمة :

تشهد العلاقات العراقية - الأمريكية إعادة صياغة على كافة المستويات ، بعد سقوط النظام الدكتاتوري ، الذي خلف ركماً من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومن أجل أعادتها على أساس متوازن ، ضمن مفاهيم ورؤى واضحة جديدة ومستقلة ، لا بد أولاً من أعاده بناء الدولة العراقية على أسس ديمقراطية وقانونية دولية معترف بها ، ترتكز على أساس شرعي هو ارادة الشعب العراقي بكافة توجهاته .

وتحتاج اعاده الاعمار هذه إلى أموال ضخمة من أجل تمويل عملياتها التي تشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تؤدي إلى بناء الإنسان العراقي العصري القادر على تحمل أعباء اعاده بناء وطنه بمساعدة المجتمع الدولي ، وقبل ذلك لا بد من إطفاء مليارات الدولارات من الديون الخارجية التي خلفتها سياسات النظام السابق العبيثة .

ويلعب قطاع النفط دوراً فسي الحصول على موارد مالية لإعادة البناء الداخلي . فهل يستطيع العراقيون القيام بهذا العمل لوحدهم ؟ والسؤال الأهم هل يستطيع قطاع النفط لوحده إطفاء الديون الخارجية وفسي الوقت نفسه اعاده أعمار العراق ؟ وهل سيكون ذلك بدون مساعدات خارجية ؟ وما هو دور الولايات المتحدة الامريكه في ذلك ؟ .

سيحاول هذا البحث الإجابة على تلك التساؤلات ، فضلاً عن التركيز على أهمية النفط العراقي وتاريخه ومزاياه وتأثيره في العلاقات العراقية - الأمريكية في المرحلة الراهنة وفي المستقبل أيضاً ، باعتبار أن أمريكا هي التي تقود عملية التغيير في العراق حالياً ، وتشرف على إعادة أعمار العراق بالاشتراك مع الحكومة العراقية المؤقتة .

مقدمة تاريخية :

يتميز النفط العراقي بخصائص كمية ونوعية تختلف اختلافا واضحا عن بلدان أخرى كثيرة ، وبالعودة إلى تاريخ النفط في العراق ، سوف نجد المزايا الاستراتيجية لهذا النفط ، ففي عام ١٩١٨ تتبأ وزير الحرب البريطاني في وقتها موريس هانكي ((بان النفط سيكون بالنسبة للحرب الكونية القادمة بنفس اهمية الفحم بالنسبة للحرب العالمية الأولى)) . ((وأن حقول النفط الوحيدة التي في متناول يد بريطانيا هي تلك الموجودة في بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين)) وهي إشارة مبكرة إلى أهمية النفط العراقي .^(١)

وقد كان لهذه النظرة تأثير واضح على السياسة البريطانية تجاه العراق ، وفي عام ١٩٢٩ ولد أول اتحاد لشركات النفط العالمية المتنافسة على النفط العراقي والذي سمي بـ (شركة نفط العراق) ، والمقصود به في وقتها الاتحاد المالي الذي كانت تقوده أربعة من (الأخوات السبع) وهي (أكبر شركات النفط في العالم ، السلفان البريطانيان لشركتي شيل و B P ، والسلف الأمريكي لشركة أيكسون موبيل ، وشركة توتال الفرنسية المستقبلية المعروفة .^(٢)

غير أن ظروفًا اقتصادية وأخرى دولية حالت دون تطوير حقول النفط العراقي في وقتها، فقد تسبب انهيار (وول ستريت) عام ١٩٢٩ إلى انهيار الطلب على النفط العالمي ، فضلاً عن اكتشاف حقول نفط ضخمة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وقد أدى كل ذلك إلى توقف اكتشاف حقول النفط العراقية وتطويرها^(٣)

ومع بداية عقد الثلاثينات شهد القطاع النفطي العراقي نوعاً من التحسن ، فقد تم بناء منشآت استخراجية نفطية ، ومدت الأنابيب التي تنقل النفط العراقي من شمال العراق إلى شرق المتوسط، عبر خطي طرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين ، وبدأت منذ عام ١٩٣٨ عملية تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية .^(٤) وخلال عقد الخمسينات ، أصبح هناك نوع من الطلب على النفط العراقي ، بسبب الطلب المرتفع على النفط في العالم ، والتأميم الموقت للنفط الإيراني في عهد حكومة الدكتور محمد مصدق (١٩٥١-١٩٥٣)، وقد أدى ذلك إلى إقناع (شركة نفط العراق) باستئناف التطوير ، حيث سيطرت في وقتها (الأخوات السبع) على جميع امتيازات النفط في الشرق الأوسط .^(٥)

وخلال عقد الخمسينات أيضا ، تم بناء أنابيب نفط جديدة عبر بانياس في سوريا لمواكبة الارتفاع الجديد الحاصل في الإنتاج ، من جانبها قامت الحكومة العراقية بأول خطوة لتملك وسائل الإنتاج ، من خلال شراء مصفاة النفط في كركوك من الشركة الاجنبية ، والتعاقد مع شركة أميركية

لبناء مصفاة وطنية قرب بغداد ، كما طبقت ضريبة تصاعديّة وصلت الى ٥٠% على الإرباح التي تجنيها الشركات النفطية الأجنبيّة (١)

ولغاية عام (١٩٦٠) كانت شركة نفط العراق ، قد طورت ثمانية حقول فقط من أصل خمسة وثلاثين حقلاً قد اكتشفت في العراق ، وفي عام (١٩٦١) قام الزعيم عبد الكريم قاسم بمصادره ممتلكات (الأخوات السبع) . ومع هذا لم يفعل القادة الجدد إلا القليل لتطوير النفط بأنفسهم . كما منع الاضطراب السياسي (شركة النفط الوطنية) ، المشكلة عام (١٩٦٤) ، من الحصول على مكاسب ضخمة خلال هذه المدة ، من خلال زيادة الإنتاج والمنافسة في السوق ، كما كان الحال في دول أخرى في الشرق الأوسط . (٢) ورغم ذلك كله ، لم يستوعب قطاع النفط أكثر من ١% من اليد العاملة العراقية ، في حين كان إنتاج هذا القطاع أكثر من ٣٥% من الدخل لوطني ، مما خلق هوة بين القطاعات الإنتاجية ، فضل أغلبية العراقيين يقومون بأعمال قليلة الدخل ، واستمرت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ، بحثاً عن عمل غير متوفر ، فانصرفت القوى المنتجة إلى هامش المجتمع ، أو لتلتحق بالقوات المسلحة (٣) .

وفي عام (١٩٦٥) قامت (شركة النفط الوطنية) (Iraqi National Oil Company) بتشكيل لجنة لاعداد أول دراسة عن حجم احتياطي النفط العراقي حيث أكدت هذه اللجنة وجود ما يقارب (١٠٠) مليون برميل كاحتياطي مؤكد ، تصاعد فيما بعد ، هذا الرقم ليصل إلى ١٢ مليار برميل في عهد النظام الدكتاتوري السابق . مع ملاحظة أن الأجهزة المستخدمة في تلك التقديرات اعتمدت على نوعيات أقل كفاءة تكنولوجية مما هو متاح في الوقت الحاضر . (٤)

شهد عقد السبعينات نوعاً من الهدوء النسبي السياسي في العراق ، قابله ارتفاع في أسعار النفط بسبب الحظر العربي النفطي على أمريكا . استطاع العراق من خلاله ذلك رفع إنتاجه النفطي من ٥ ، ١ مليون برميل يومياً عام (١٩٧٢) إلى ٥ ، ٣ مليون برميل يومياً عام (١٩٧٩) . كما أدت حملته الاستكشافات الكبيرة في وقتها إلى اكتشاف حقول كثيرة ، إلا أن ذلك سرعان ما توقف بعد وصول الدكتاتور صدام حسين إلى السلطة عام (١٩٧٩) . (٥)

وقد أعد خبراء نفط عالميون ، قطاع للنفط العراقي الأفضل في تلك الفترة ، من ناحية المعدات والكفاءة العاملة فيه ، ومعظمهم من الكوادر التي تلقت تدريباً في الخارج ، إلا أن كل ذلك تغير بعد استيلاء الدكتاتور صدام حسين على السلطة عام (١٩٧٩) . حيث توقفت الاستثمار الحكومي في قطاع النفط ، عقب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ وما تبع ذلك من إلحاق الأضرار بالموانئ ومحطات ضخ النفط والناقلات ، إذ لم تجر صيانة وإعادة تأهيل لغالبية الأضرار التي ألحقتها الحرب بهذا القطاع . (٦)

نستنتج من كل ذلك أن نفط العراق هو من النفط البكر الذي لم يمس تماماً ، وصعود الدكتاتور صدام حسين حول دخل النفط من التنمية إلى أهداف إمبراطورية وتسرك الأغلبية الواسعة من الحقول المكتشفة حديثاً دون استغلال . وتكشف بعض الأرقام أن نفط العراق لم يمس بعد ، فمنذ بدأ إنتاج النفط في مستهل القرن العشرين لم يتم حفر إلا ٢٠٠٣ بئراً في العراق ، مقارنة بمليون بئر في ولاية تكساس الأمريكية .^(١٢)

مميزات النفط العراقي

على الرغم من تباين التقارير ، يبقى العراق ممتلكاً ثاني أكبر احتياطي من النفط المؤكد وجوده في العالم بواقع ١١٢ مليار برميل ، حيث يشكل نسبة ١١% من احتياطي النفط في العالم ، علاوة على احتمال وجود مكامن نفطية قدرتها بعض الدراسات ٢٥٠ - ٢٦٥ مليار برميل نفط ، بل هناك بعض التقارير تصل بهذا الرقم إلى ٣٠٠ - ٤٥٠ مليار برميل ، وهو رقم ضخم جداً .^(١٣) وبذلك يكون احتياطي النفط العراقي ثاني احتياطي في العالم بعد احتياطي النفط في السعودية، ويتوقع البعض أن يفوق الاحتياطي في العراق نظيره في دول الخليج بإكمال البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تلق مسحاً جيولوجياً كاملاً ، بسبب الحروب المستمرة منذ ٢٠ عاماً ، حيث لم يحصل العراق على أية تقنيات حديثة مثل البحث الجيولوجي بالمجسات ثلاثية الأبعاد ، حيث من المفترض أن تحل هذه التقنيات محل أساليب قديمة مستخدمة منذ الثمانينات مثل الحقن بالماء (Waterinjection Flooding) .^(١٤)

يضاف إلى ذلك ، أن كثيراً من قطاعات الصحراء الغربية العراقية ، يتوقع أن يوجد فيها كميات كبيرة من النفط ، من المحتمل أن تصل إلى ١٠٠ مليار برميل ، حسب بعض التقديرات ، ويصنف الاقتصاديون حقول النفط العراقية في المرتبة الأولى في العالم من حيث انخفاض تكلفة الإنتاج لوجود الخام إلى مقربة من السطح وعدم وجود عقبات جيولوجية .^(١٥)

علاوة على ذلك ، تؤكد بعض الدراسات أن العراق يحوي ٧٣ حقلاً بترولياً ، لا يستغل منها بشكل كامل سوى ١٥ حقلاً مقارنة بوجود آبار منتجة تتراوح بين ١٥٠٠ - ١٧٠٠ بئر ، مع احتمال وصول الآبار إلى ١٠٠ ألف بئر مع تواصل البحث . وتمثل حقول النفط الجنوبية عصب الإنتاج العراقي الحالي بنسبة تزيد عن ٦٥% وتتمثل أهم الحقول في : الرميلة الشمالية والرميلة الجنوبية^(١٦) (٣، ١ مليون برميل يومياً) ، القرنة الغربية (٢٢٥ ألف برميل يومياً) الزبير (٢٢٠ ألف برميل يومياً) ، مجنون (٥٠ ألف برميل يومياً) جبل فوقي (٥٠ ألف برميل يومياً) ابو غراب (٤٠ ألف برميل يومياً) ابو زرقان (٤٠ ألف برميل يومياً) ، لهيث (٣٠ ألف برميل يومياً) . والنسبة الباقية ٣٥% تأتي من الحقول الوسطى والشمالية مثل حقول كركوك (٧٢٠ ألف برميل يومياً) باي حسن (١٠٠ ألف برميل

جامبور (٥٠ ألف برميل) خباز (٤٠ برميل) ، (صدام) (٣٠ الف) حقول شرق بغداد (٢٠ ألف)
عين زالة (١٠ آلاف) .^(١٦)

التنافس الدولي على نفط العراق :

يرجع الاهتمام الدولي بنفط العراق إلى بدايات القرن العشرين ، فمع بداية القرن الماضي حاولت ألمانيا ربط العراق ومنطقة الخليج العربي بخط قطار الشرق السريع ، في محاولة لتمهيد السيطرة على اكبر مستودع نفطي في العالم ، ألا أن جهودها فشلت بعد أن خسرت الحرب العالمية الأولى .^(١٧)
وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ازداد الاهتمام الدولي بنفط العراق ، حيث طالبت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر سان- ريمو عام ١٩٢٠ من بريطانيا بضرورة إشراكها في نفط الخليج ، لكن بريطانيا رفضت ذلك ، مما دفع الرئيس الأمريكي في وقتها وودرو ولسون الى إرسال رسالة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها : ((إنكم تريدون ممارسة نوع من الاستعمار اصبح موضحة قديمة)) .
وفي عهد الرئيس روزفلت مارست الولايات المتحدة ضغطاً شديداً على رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل للحصول على نصيب اكبر من نفط الخليج ، وفي ذلك كتب تشرشل إلى (ليفر بروك) الذي كان عضواً بارزاً في وزارة الحرب البريطانية قائلاً : (إنني لافهمك جيداً ، ولكنني أخشى أن عالم ما بعد الحرب قد ينهار إذا دخلناه ونحن في معركة مع الولايات المتحدة حول البترول) .

وقد بعث الرئيس روزفلت لجنة رئاسية زارت دول الشرق الأوسط ومنها العراق وكتبت تقريراً جاء فيه : ((إن بترول الشرق الأوسط هو اعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ وان التأثير الاقتصادي والسياسي لهذا الكنز سيكون فادحاً)) . كما كتب هارولد اكس للرئيس روزفلت يقول: ((إن الشرق الأوسط مجرة كونية هائلة من البترول)) .^(١٨)

ولم يقتصر الاهتمام الدولي بنفط العراق على الولايات أو ألمانيا أو بريطانيا ، فقد كان النفط العراقي هدفاً غريباً ، فضلاً عن كونه يمثل بوابة الشركات البريطانية والأمريكية إلى آبار النفط العربية لاسيما أن البئر العراقية تعطي اكثر من ١٣ الف برميل من النفط الخام يومياً . أي ما يعادل (٩٠٠) بئر أمريكي ، وضعف ما تعطيه الآبار السعودية والكويتية والإيرانية بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٦٠٠% .^(١٩)

وهناك فرنسا وروسيا اللتان بذلتا جهداً استثنائياً لمنع إسقاط نظام صدام حسين ، وهما معروفتان بمصالحهما القوية مع النظام ، ولا تزالان تسعىان للحصول على موطن قدم في العراق والحصول على مكاسب بترولية ، من خلال مغازلة بعض القوى السياسية المعارضة للحكومة المؤقتة ، لقد كان

العراق مزوداً كبيراً للبترول بالنسبة لفرنسا ، ولشركات البترول الفرنسية ، حتى في عهد تأميم قطاع النفط ، لعبت الشركات الفرنسية دوراً كبيراً في قطاع البترول العراقي ، وبالذات شركة توتال ((TOTAL)) حيث كانت وسيلة العراق لببيع البترول ، لذلك فان الدور الفرنسي للمعارض دائماً للولايات المتحدة ، أسبابه معروفة وهي المصالح النفطية أولاً واخيراً ، وليس كما تدعي فرنسا حول شرعية أو لا شرعية الحروب مع العراق . (٢٠)

وفضلاً عن فرنسا ، هناك روسيا ، فالشركات الروسية كانت لها حصة الأسد في التنقيب عن النفط العراقي ، حيث كانت تحتل المرتبة الأولى ، وكان يبلغ استثمارها ما يقارب ١٢٤ مليون برميل أي ما يقارب ٣٥% من إنتاج النفط العراقي ، وتعتبر شركة (لوك اويل) إحدى أهم هذه الشركات ، ثم تليها شركة (تافت) التي مقرها تركمنستان ، وتستثمر ما يقارب ٣٣ بئر في (باي حسن) في مدينة كركوك النفطية ، ثم شركة (زارو أو نجفت) والتي حصلت على (٤٥) بئر في شمال العراق . (٢١)

ان التنافس على نطف العراق تاريخياً واضح ، ولا يمكن إخفاؤه ، من خلال المعطيات التاريخية والحقائق والأرقام التي أثبتتها كتب التاريخ ، والتي أوضحت بلا شك ، أن هناك تنافساً دولياً للسيطرة على نطف العراق ذي الميزات الاستراتيجية ، ولكن في عام ٢٠٠٣ وبعد أن أصبح العراق مديوناً بما يقارب ٣٠٠ مليار دولار حسب بعض التقديرات ، هل زال هذا التنافس موجوداً ؟ وهل هناك جدوى من هذا التنافس ؟ نعم هذا التنافس مازال موجوداً . ولكن السؤال هو كيف سيتم التوفيق بين استثمار هذا النفط ومسألة الاعمار الداخلي ، فضلاً عن الديون الخارجية المترتبة على العراق ؟ . هذا ما سنحاول الإجابة عليه في مبحثنا الأخير ، الذي يتعلق بدور النفط في عملية اعاده الاعمار والدور الأمريكي في ذلك . وتأثير ذلك على العلاقات بين البلدين .

نطف العراق ودوره في إعادته الأعمار :

لقد جادل الكثيرون في ان سبب إسقاط نظام صدام حسين الدكتاتوري هو الأطماع الغربية بنطف العراق ، والرغبة في السيطرة على هذا المخزون الاستراتيجي ، ولكن واقع الحال يقول غير ذلك ، حيث نرى أن العراق بلد محطم ، لا توجد فيه صناعة نفطية قادرة على مواكبة التطور العالمي . كما أن المراقب سيصطدم بعقبة أخرى كبيرة حين يعلم أن العراق مديون بما يقارب ٣٠٠ مليار دولار ، فهل هناك جدوى من السيطرة على نطف العراق ؟ وهل ستغطي الصناعة النفطية العراقية بمواردها تكاليف إسقاط نظام صدام حسين الدكتاتوري ، فضلاً عن إعادة أعمار العراق ؟

يؤكد خبراء نفطيون أمريكيون أن إعادة تأهيل قطاع النفط العراقي والوصول به إلى مستوى معقول من الأداء ربما يستغرق خمس سنوات على الأقل ، وإن التحديث الكامل لقطاع النفط العراقي يحتاج إلى مده تتراوح بين ١٠ و ١٥ عاماً بتكلفة تصل إلى ٣٠ مليار دولار . كما أشار خبير نفطي أمريكي إلى أن أداء مصافي النفط العراقية يشكل نموذجاً للمشاكل التي يجب معالجتها ، مؤكداً أن سعة هذه المصافي تسمح فقط بتكرير ٥٠ % من النفط الخام إلى وقود وزيوت ، مقارنة بالمصافي الأمريكية التي تصل نسبة التكرير فيها بين ٧٥ و ٨٠ % .^(٢٢) ورغم الاحتياطات النفطية الهائلة ، استمرت ظاهرة عدم التناسب بين هذه الموارد ومستوى استغلالها ، إذ أن ثلث هذه الموارد لازالت غير مستغلة ، والقليل من الحقول أخذت حقها من التطوير ، لذلك لم يتعدى إنتاج النفط العراقي ٣،٥ - ٣،٧ مليون برميل يومياً قبل عام ١٩٩٩ . كما لم يتجاوز مستوى الإنتاج ٢،٧ - ٢،٨ مليون برميل بداية عام ٢٠٠٣ قبيل الحرب .^(٢٣)

ويؤكد خبراء الصناعة النفطية أن الصناعة النفطية العراقية في حالة خراب ، فالخزانات أصيبت بأضرار ، والبنية التحتية بما فيها الآبار والأنابيب ومحطات الضخ والموانئ في حالة بائسة والمعدات تعرضت للصدأ ، أما استمرار هذه المعدات والأجهزة والخدمات بالعمل فإن الفضل في ذلك يعود ، كما يؤكد الخبراء ، إلى الخبرات العراقية الأصلية في الحفاظ على ديمومة العملية التشغيلية النفطية .^(٢٤)

وقد اكد تقرير مقدم الى مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي في دراسة أعدت للإدارة الأمريكية حول نفط العراق ((إن البنية التحتية الأساسية لقطاع النفط العراقي تعيش حالة متدهورة للغاية ، وتحتاج إلى إعادة اعمار لإنقاذ الإنتاج النفطي الذي يتدهور سنوياً بنسبة ٥٥،٥٥٥ % برميل يومياً ، وإن إعادة اعمار قطاع النفط العراقي لوحده تحتاج إلى استثمارات تقدر بمليارات الدولارات)) .

وتحتاج إلى شهور عديدة إن لم يكن إلى سنوات بينما نحتاج تكلفة إعادة الإنتاج إلى ماكان عليه قبل عام ١٩٩٠ إلى ٨ مليار دولار .^(٢٥) وقد انخفض إنتاج النفط بنسبة ٩ % تقريباً في الأشهر الستة الأولى التي أعقبت احتلال صدام حسين للكويت .^(٢٦)

فضلاً عن الخلل الكبير الذي تعاني منه الصناعة النفطية فإن هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى ضمن مسألة إعادة الاعمار ، التي سوف تعتمد أساساً على واردات النفط العراقي أو القروض والمنح والمساعدات الخارجية ، فالعراق مثلاً يعاني من أوضاع اجتماعية سيئة للغاية في مجالات التعليم والصحة والتثنية الاجتماعية ، فعلى سبيل المثال يوجد في العراق حوالي ٤،٥ طفل

نسبة الأمية بينهم ٣٠ - ٤٠%، ونسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي هم ٧% فقط، وهناك تراجع في التعليم الصحي والطبي وتناقص في عدد الكفاءات العلمية.

ويواجه العراق مشكلة توفير كوادر مؤهلة ومدربة لقيادة عملية إعادة الاعمار والإصلاح في البلاد. وبسبب الحروب العنيفة أصبح دخل الفرد العراقي لا يتجاوز ١٥ - ٢٠%، مقارنة به عام (١٩٧٩)، ففي الوقت الذي كان دخل الفرد العراقي يتراوح ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ دولار خلال عقد الثمانينات أصبح لا يتجاوز ٨٠٠ دولار الآن. (٢٧)

وفي مجال الرعاية الأولية هناك ٣٠ - ٤٠% من الأطفال يعانون من سوء التغذية، وفقدان الأوعية وارتفاع تكاليفها، كما انتشرت العديد من الأوبئة مثل الملاريا وشلل الأطفال والرمم والأزمات القلبية وامراض السرطان، أما القطاع الزراعي فقد أصبح شبه منهار (٢٨)

وتشير اغلب التقديرات إلى أن حجم الديون الخارجية للعراق قد يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار. (٢٩) لذلك نرى أن أمام العراق تحديات كبيرة، سوف تقع أعباء القيام بها على القطاع النفطي فضلاً عن المنح والمساعدات، ولكن القطاع النفطي يواجه مشاكل عدة من المفروض حلها حتى يستطيع القيام بدوره في عملية إعادة الاعمار.

وذلك يتطلب وضع سياسة نفطية كجزء من السياسة الاقتصادية تأخذ في اعتبارها مسألتين مركبتين أولهما: ربط إنتاج وتصدير النفط بحاجة الاقتصاد الوطني، وثانيهما: ربط الاستثمارات بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، تحاشياً للإهدار المالي والاقتصادي، وضرورة تفعيل شركة " النفط الوطنية العراقية". (٣٠)

وأمام هذا الوضع المأساوي الذي يعاني منه العراق تسعى الإدارة الأمريكية إلى محاولة شطب ديون العراق الخارجية، حيث قام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشبني بجولة في عدة بلدان من اجل حث الدول الدائنة للعراق على شطب هذه المستحقات أو بعضها.

ويأتي نادي باريس في مقدمة هذه المجموعات التي تحاول الإدارة الأمريكية إقناع المنتمين إليها بشطب الديون العراقية البالغة حوالي ٣٠% من قيمة الديون المطالب العراق بتسديدها. غير أن فرنسا رفضت الإسقاط الكامل ووافقت على إسقاط ٥٠% من قيمة الديون في حين ربطت ألمانيا ضمناً بين إمكانية التخفيضات وفرص وصول الشركات الألمانية إلى الساحة العراقية. (٣١)

" إن موقع النفط باعتباره القطاع الوحيد الذي يمول البلاد بمعظم حاجاته من العملة الأجنبية جعله يحتل مكانة مركزية وقوة رئيسة في بنية النظام السابق، وسيبقى كذلك بالنسبة لأية حكومة جديدة، وذلك يجعل النفط عنصراً أساسياً في الاقتصاد العراقي، وستلعب الإيرادات النفطية دوراً جوهرياً في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتمويل وإعادة تأهيل مشروعات البنى التحتية" (٣٢)

ستكون أولوية الحكومة العراقية بالتعاون مع الإدارة الأمريكية استرجاع ورفع الإنتاج النفطي ، وستكون إعادة بناء العراق بعد ٢٢ سنة من الحروب والعقوبات مهمة هائلة والتكلفة الأولية المقدره لاعادة البنية التحتية تزيد على ١٠٠ مليار دولار ، ويشمل ذلك الطاقة الكهربائية وأنظمة المياه والطرق والجسور ، وسيكون القطاع النفطي الركن الأساسي في عملية إعادة البناء هذه . وقد تمت دعوة خمس شركات أمريكية لتقديم عطاءاتها من أجل الحصول على عقود لاعادة اعمار وترميم البنية التحتية للعراق ، من بينها شركة هالبرتون عملاق النفط والأعمار التي يديرها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني . (٢٣)

ولكي تستعيد صناعة النفط العراقية عافيتها فانها تحتاج فضلاً عن عاملي الأمن والمال الى عاملين آخرين الأول : إعادة التأهيل لجميع منشأتها بما في ذلك الآبار ومنشآت الحفر ومعداته وخطوط الأنابيب ، ومحطات التحميل والضخ واعادة تأهيل عمليات ما بعد الإنتاج (التكرير والنقل والتسويق) .

والعامل الثاني يتمثل في التوسع في الطاقة الإنتاجية بغرض زيادة إنتاج النفط لكي يصل ٦ مليون برميل يومياً . (٢٤)

وقد بدأت عملية تمويل إعادة تأهيل الصناعة النفطية في العراق فور أنتهاء الحرب ، من خلال تخصيص ٣٢ مليار دولار لشركة ((كيلوغ براون أندروث)) التابعة لشركة ((هالبرتون)) التي فازت مؤخراً بعقد آخر في جنوب العراق الى جانب منح شركة ((بارسونز)) الأمريكية عقداً بقيمة ٨٠٠ مليون دولار للغرض نفسه في الشمال . (٢٥)

الاستنتاجات :

نستنتج مما تقدم أن النفط يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد ، ألا إن سياسات النظام السابق وحروبه العبيثية أدت الى تدمير قطاع النفط ، بل الى تدمير الاقتصاد العراقي بكامله . وبعد إسقاط النظام الدكتاتوري كان لابد من إعادة الاعمار وذلك يتطلب جهوداً كبيرة أولها إطفاء الديون الخارجية ، ومن ثم إعادة اعمار البنى التحتية ، والاهتمام بالصناعة النفطية باعتبارها الأمل الكبير الذي يعتمد عليه العراقيون في إعادة اعمار لما لهذا القطاع من دور اقتصادي كبير .

وتأسيساً على ذلك كان الاهتمام العراقي - الأمريكي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ منصباً على قطاع النفط بشكل كبير لاعادة إحيائه وترميم بناه التحتية ، واعداده من أجل المساهمة الفاعلة في عملية إعادة اعمار البلاد الشاملة .

وكان هناك اهتمام أمريكي كبير بإطفاء الديون الخارجية للعراق التي ستعيق الاقتصاد العراقي من النمو إذا ما بقيت كما هي عليه باعتبار أن الإدارة الأمريكية كانت المسؤولة عن إسقاط نظام صدام حسين، لذلك طلبت واشنطن من حلفائها ، إطفاء الديون الخارجية المترتبة على العراق باعتبارها كانت بسبب السياسة العثمانية للنظام الدكتاتوري السابق .

كما لعبت الشركات الأمريكية دوراً بارزاً في عملية إعادة الاعمار من خلال حصولها على عقود من أجل إعادة بناء وترميم البنى التحتية العراقية بما فيها الصناعة النفطية . وللتأكيد على أهمية دور القطاع النفطي في عملية إعادة الاعمار الشاملة فقد تم أستهدافه باستمرار من قبل المجموعات المعارضة للسلطة العراقية الجديدة ، وتعرض لعمليات تخريب مستمرة من أجل إعاقة عملية إعادة الاعمار ، وإعاقة إقامة وضع أمنى وسياسي مستقر تزدهر من خلاله الحياة الاقتصادية الجديدة .

لذلك سوف يبقى الاهتمام الأمريكي - العراقي متركزاً على قطاع النفط باعتباره الركيزة الأساسية في الاقتصاد العراقي الممكن الاعتماد عليها في عملية إعادة الاعمار مستقبلاً . وسوف يكون النفط محورياً أساسياً ومؤثراً في العلاقات العراقية - الأمريكية الآن وفي المستقبل .

الهوامش :

١ - ليوناردو موغيري ، حقول نفط العراق البكر ، ترجمة عادل العامل ، عن مجلة نيويورك الأمريكية ، صحيفة المدى ، ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٤ .

٢ - المصدر نفسه .

٣ - المصدر نفسه .

٤ - كمال ديب ، (زلزال في أرض العراق) ، العراق ١٩١٥ - ٢٠١٥ ، دار الفارابي ، بيروت ، د . ت ، ص ٥٣ .

٥ - موغيري ، المصدر السابق .

٦ - ديب ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

٧- موغيري ، مصدر سابق

٨- ديب ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

٩ - Issam A.R. al - chalabi, prospects for Iraq, s Oil Industry.Future Of Iraq (Conference), the middle east institute, Washington ,D.C .١٩٩٧ , p.٥١.

١٠ - موغيري ، مصدر سابق .

١١ - نايله بانرجي بتحديث قطاع النفط يحتاج إلى ٣٠ مليار دولار على مدى ١٠ - ١٥ عاماً ، صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٤ / ٣ / ٤ .

١٢ - موغيري ، مصدر سابق .

١٣ - نضال اللبثي ، النفط العراقي يصل إلى ٣٠٠ مليار برميل ، صحيفة الحياة ، العدد ١٢٤٦٥ ، ١٥ / ٤ / ١٩٩٥ .

العلاقات العراقية - الاميركية

- ١٤ - عاطف معتمد عبد الحميد ، نبط العراق ، معلومات أساسية ، WWW . ISLAM ONLINE .NET
- ١٥ - المصدر نفسه .
- ١٦ - موعيري ، مصدر سابق ، عبد الحميد ، مصدر سابق .
- ١٧ - حامد الحمداني ، العراق والثروة النفطية ومطامع الإمبريالية ، البرلمان العراقي ، موقع إلكتروني ، WWWIrqParliament.Com
- ١٨ - الحمداني ، المصدر السابق .
- ١٩ - نبيل شبيب ، نبط العراق هدف الحرب WWW.Islamonline.net
- ٢٠ - حافظ الميرازي ، مستقبل نبط العراق ، مقابلة ، موقع قناة الجزيرة القطرية ، . www . aljazeera .. net
- ٢١ - صلاح النكمة جي ، نبط العراق وصراع الشركات الدولية عليه ، صوت العراق ، موقع إلكتروني ، www.Sotaliraq.Com
- ٢٢ - بانرجي ، مصدر سابق .
- ٢٣ - عبد الوهاب حميد رشيد ، الاقتصاد - النبط العراقي الى أين ؟ موقع إلكتروني ، www . rezgar . com
- ٢٤ - رشيد ، مصدر سابق .
- ٢٥ - عبد الحميد ، مصدر سابق .
- ٢٦ - بي بي سي ، صناعة النفط العراقية المحاصرة ، ملف ، الموقع الإلكتروني لإذاعة البي بي سي باللغة العربية ، BBC Arabic . Com
- ٢٧ - خليل العناني ، مشكلة إعادة أعمار العراق ، موقع إلكتروني www . Islam online . Net
- ٢٨ - المصدر نفسه .
- ٢٩ - المصدر نفسه .
- ٣٠ - رشيد ، مصدر سابق .
- ٣١ - عبد الجليل زيد مرهون ، نبط العراق وفرص الدور التنموي ، موقع إلكتروني www.writer . alriyadh.com
- ٣٢ - رشيد ، مصدر سابق .
- ٣٣ - مرهون ، مصدر سابق .
- ٣٤ - المصدر نفسه .

المصادر :

أ - باللغة العربية :

- ١ - بانرجي ، نايله ، تحديث قطاع النفط يحتاج الى ٣٠ مليار دولار على مدى ١٠ - ١٥ عاماً ، صحيفة الشرق الأوسط ٤ / ٣ / ٢٠٠٤ .
- ٢ - البهي بي سي ، صناعة النفط العراقية المحاصرة ، ملف ، www.BBCArabic.com
- ٣ - التكمه جي ، صلاح ، نفط العراق وصراع الشركات الدولية عليه ، www.Sotaliaq.com
- ٤ - الحميداني ، حامد ، العراق والثروة النفطية ومطامع الإمبريالية ، www.Irqparliament.com
- ٥ - ديب ، كمال ، زلزال في ارض العراق ١٩١٥ - ٢٠١٥ ، دار الفارابي ، بيروت . د . ت .
- ٦ - رشيد ، عبد الوهاب حميد ، الاقتصاد العراقي الى أين ؟ www.rezgar.com
- ٧ - شبيب ، نبيل ، نفط العراق هدف الحرب www.Islamonline.net
- ٨ - عبد الحميد ، عاطف معتمد ، نفط العراق معلومات أساسية www.Islamonline.net
- ٩ - الطائي ، خليل ، مشكلة إعادة اعمار العراق www.Islamonline.net
- ١٠ - اللبثي ، نضال ، النفط العراقي يصل الى ٣٠٠ مليار برميل ، صحيفة الحياة ، ٥ / ٤ / ١٩٩٥ .
- ١١ - موغيري ، ليوناردو ، حقول نفط العراق البكر ، ترجمة عادل العامل عن مجلة نيوزويك ، صحيفة المدى ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٤ .
- ١٢ - مرهون ، عبد الجليل زيد ، نفط العراق وفرص الدور التنموي ، writer.alriyadh.com . www
- ١٣ - الميرازي ، حافظ ، مستقبل نفط العراق ، مقابلة www.aljazeera.net

ب - باللغة الإنكليزية :

- ١-Al - chalabi , Issam A.R . prospects For Iraqs oil industry future of Iraq (coference) the middle east institute washington D. C . ١٩٩٧ .p.٥١
- ٢ -US firms to rebuild Iraq , www.BBC.com